



رسالة المدير العام لمنظمة العمل الدولية بمناسبة اليوم العالمي للمهاجرين

١٨ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢

نحنفل اليوم بإسهامات المهاجرين والمهاجرات في النمو والتنمية في دول المنشأ والمقصد، فهم يساهمون في تجديد أسواق العمل ومدّها بالمهارات الضرورية والموارد البشرية والإجتماعية على حدّ سواء. وفي هذا العالم المتداخل، تطرح التحولات الديموغرافية التي تؤدي إلى شح في المهارات واليد العاملة على جميع المستويات بموازاة البطالة المرتفعة أو البطء في استحداث الوظائف في أغلب الأحيان تحديات خطيرة أمام آفاق النمو الإقتصادي في الدول المعنية.

وبالتالي، يُعتبر البحث عن وظائف لائقة تساهم في دعم العيش الكريم واللائق للعمال وأسرههم المحرّك الأساسي للهجرة في العالم اليوم وللتنقلات داخل دول الجنوب وللهجرة من الجنوب إلى الشمال.

ولسوء الحظ، يتحول المهاجرون بسهولة إلى كبش محرقة لدى تدهور الظروف الإقتصادية والإجتماعية، على غرار ما حصل في أعقاب الأزمة المالية والإقتصادية. وفي الكثير من الحالات، يتعرّض العمال المهاجرون إلى العنف والتحرش، ويتم لومهم على ارتفاع معدلات البطالة وانحدار الأجور. وقد أفضى ذلك إلى تشديد سياسات الهجرة بصرف النظر أحياناً عن الحاجات الحالية أو المتوقعة في سوق العمل. لكن تشير الأدلة المتوافرة إلى قلة أو عدم تأثير الهجرة على الأجور وظروف وشروط العمل في البلدان التي تطبّق معايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

وفي الوقت نفسه، يتم الإنتقاص في أغلب الأحيان من قيمة الإسهامات الإيجابية للعمال المهاجرين من حيث استحداث الوظائف من خلال الريادة وروح المبادرة وإتاحة السلع والخدمات الضرورية أمام السكان في بلدان المقصد وسدّ النواقص في أسواق العمل.

من هنا تدعو الحاجة الملحة إلى ضمان تمتع العمال المهاجرين بالحقوق والحماية المنصوص عليها في القانون الدولي، مثل إتفاقيتي منظمة العمل الدولية الرائدتين بشأن العمال المهاجرين، أي **إتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)**، ١٩٤٩ (رقم ٩٧) و**إتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)**، ١٩٧٥ (رقم ١٤٣) و**إتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم**، ١٩٩٠؛ وإتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن **العمل اللائق للعمال المنزليين**، ٢٠١١ (رقم ١٨٩) وهي وثيقة الصلة نظراً إلى أن معظم العمال المنزليين هم مهاجرون.

إلى ذلك، تبقى آفاق الإستخدام في مختلف أنحاء العالم ضعيفة. يواجه العمال المهاجرون، في عالم العمل الموجود في خضم الازمات، وبخاصة العمال ذوو المهارات المتدنية أو المتوسطة والعاملات المهاجرات والشباب المهاجرون في أغلب الأحيان صعوبات أكثر من سواهم من حيث تدني الأجور أو عدم دفع الأجور ومخاطر الصحة المهنية والترتيبات التعاقدية غير النظامية والإستثناء من الحماية الإجتماعية والتميز.

وبالتالي، يتم الدفع بعشرات الآلاف من العمال إلى العمل بشكل غير قانوني والهجرة غير القانونية، مما يزيد من تعرضهم للإساءة وشروط وظروف العمل ما دون المستوى المقبول، ومن ترجيح الكفة على حساب المؤسسات الملتزمة بالقوانين وهدر مهارات وطاقات العمال المهاجرين التي تساعد في تعزيز التنمية والإنتعاش الإقتصاديين.

لذا تستلزم إدارة الهجرة العمالية تحقيق التوازن بين مجموعة من القضايا والمصالح، وبين مجموعة من الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي وعبر الحدود. وبالتالي، ترتدي سياسة الهجرة أبعاداً بالغة الأهمية في أسواق العمل. وفي هذا السياق، يمكن لجمعيات أصحاب العمل والمؤسسات التجارية تعزيز سياسات وممارسات الهجرة التي تأخذ بالحسبان الحاجات في سوق العمل. كما تضطلع منظمات العمال بدور أساسي من أجل ضمان المساواة في المعاملة للعمال المهاجرين. ويتيح إطار منظمة العمل الدولية المتعدد الأطراف بشأن الهجرة العمالية (٢٠٠٦) المشورة القيّمة بشأن المقاربات الآيلة إلى ترشيد سياسات الهجرة.

في خلاصة القول، يستلزم تحسين الرفاه في عصر العولمة وتحسين سير أسواق العمل والإرتقاء بالإنتاجية والمحافظة على الميزة التنافسية التعاطي بشكل إيجابي وبناء مع قضايا الهجرة والتنوع.
